

وزير الصناعة الجديد يُسرِّر من كامِل الوزير: تم تصفية 400 مصنع وإنشاء 8000 مصنع أكذوبة ولا أعد بإنشاء مصانع جديدة



الجمعة 13 فبراير 2026 م

أثار التصريح المنسوب لوزير الصناعة، الذي قال فيه إنه لا يستطيع أن يجد بإقامة مصنع كل يوم، وأن أكثر من 400 مصنع تمت تصفيتها منذ عام 2018 بينما جرى الإعلان عن إنشاء 8000 مصنع لم تز النور، صدمة كبيرة في الأوساط الاقتصادية والعمالية.

الكلام لا يكشف فقط عن محدودية قدرة الوزارة على تحفيز الإنتاج، بل يفتح أيضًا فجوة واسعة بين الخطاب الرسعي عن "نهضة صناعية" وبين واقع يزداد فيه إغلاق المصانع وت歇تها.

في بلد يعاني من أزمة عملة وارتفاع تاريخي في الأسعار وتكلف في دخول المواطنين، يصبح سؤال السياسة الصناعية سؤالاً مباشراً عن قدرة الدولة على خلق وظائف حقيقة وقيمة مضافة، لا عن إطلاق شعارات أو أرقام دعائية.

اعتراف متاخر بفشل وعود التصنيع

تصريح الوزير يمثل اعتراضاً صريحاً بأن الوعود السابقة بإنشاء آلاف المصانع كانت بلا أساس تنفيذي واضح. الحديث عن تصفية أكثر من 400 مصنع منذ 2018 يتناقض مع الرواية التي روجتها الحكومة عن "افتتاح مصنع كل يوم" و"نورة صناعية" تقودها الدولة.

إذا كانت الأرقام المعلنة عن إنشاء 8000 مصنع لم تتحقق، فهذا يعني أن المواطن تعرض لحملة ترويج سياسي أكثر منها خطة تنمية حقيقة.

هذه الفجوة بين الوعود والتنفيذ ليست مسألة لغوية أو إعلامية فقط، بل تمثل مصداقية الدولة لدى المستثمرين والعاملين. المستثمر المحلي، قبل الأجنبي، يتبع بدقة ما يحدث في قطاع الصناعة.

حين يقرأ أن مئات المصانع أغلقت أبوابها في السنوات الأخيرة بسبب نقص الدولار أو ارتفاع الفوائد أو تضخم تكلفة الطاقة، ثم يسمع وزير الصناعة يقر بأن إنشاء المصانع الجديدة لم يتحقق كما أعلن، فإنه يدرك أن البيئة الاستثمارية مضطربة ومخطاطرها مرتفعة.

الاعتراف نفسه يكشف أيضاً أن الوزارة تعامل مع ملف الصناعة بمنطق إدارة الأزمة لا بمنطق الرؤية طويلة المدى.

الوزير يقول عملياً للجمهور إنه لا يستطيع أن يغير المسار في ظل هذه الظروف، وإن أقصى ما يمكنه فعله هو إدارة واقع تصفية المصانع وتقليل الخسائر، لا إطلاق موجة تصنيع جديدة تعوض ما تم فقدانه.

مصنع تُصْفى واقتصاد يميل إلى الجبایة لا الإنتاج

تصفيه أكثر من 400 مصنع خلال نحو سبع سنوات ليست مجرد رقم في تقرير، بل انعكاس لاتجاه عام يبتعد بالاقتصاد عن الإنتاج الحقيقي.

في ظل أسعار فائدة مرتفعة، وتكلفة طاقة متزايدة، وتقلبات حادة في سعر الصرف، يجد كثيرون من أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة أنفسهم أمام خيارات: الإغلاق أو التجنيد

في المقابل، تتوسع الدولة في مشروعات عقارية وبنية أساسية كثيفة الكلفة، بينما يظل القطاع الصناعي، الذي يخلق وظائف مستقرة ويولد عملة صعبة، في المرتبة الحالية من حيث الأولوية غياب سياسة صناعية واضحة المعالم يزيد من نزيف المصانع

المطلوب ليس فقط توفير أراضٍ في مناطق صناعية أو طرح مبادرات تمويل متقطعة، بل إعادة بناء منظومة كاملة تشمل سعر طاقة تنافسي، ونظام ضرائب واضح ومستقر، وحماية حقيقة من الاستيراد العشوائي، وربطًا بين البحث العلمي والاحتياجات الصناعية

التصريح بأن "إنشاء 8000 مصنع لم يحدث" يعني أن هذه المنظومة غائبة أو معطلة، وأن ما جرى كان مجرد إعلان على الورق لم يتحول إلى خطوط إنتاج على الأرض

تفاقم الأزمة يظهر أيضًا في سوق العمل

تصفية كل مصنع لا تعني فقط فقدان مجموعة من خطوط الإنتاج، بل تعني خروج مئات أوآلاف العمال من سوق العمل النظامي إلى البطالة أو العمل الهش في الاقتصاد غير الرسمي

هؤلاء لا يعودون في الإحصاءات الرسمية كـ"فرص عمل مفقودة"، لكنهم يتحولون إلى عبء اجتماعي واقتصادي

في المقابل، لا تظهر مصانع جديدة قادرة على استيعابهم، لأن ما يُعلن عنه من مشروعات جديدة يظل في كثير من الأحيان مشروعات حكومية أو عسكرية ذات طابع إنشائي لا صناعي

بين خطاب "الإنجاز" وحاجة الصناعة إلى سياسة مختلفة

اللافت أن اعتراف الوزير يأتي في وقت تستمر فيه الحكومة في تسويق سردية "الإنجازات" عبر افتتاح طرق وكباري ومدن جديدة، بينما يعاني القطاع الصناعي من تأكيل قاعدته

هذا التناقض يطرح سؤالاً عن أولويات الإدارة الاقتصادية الحالية: هل الهدف تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية، أم الاستمرار في مشروعات تعطي صورة عمرانية جديدة دون أن تولد قاعدة صناعية قوية؟

القطاع الصناعي يحتاج إلى رسالة مختلفة تماماً الرسالة الأولى هي الاعتراف بأن الصناعة ليست مجالاً ثانوياً يمكن تعويضه بالإيرادات الريعية من رسوم المرور أو بيع الأصول أو الاقتراض الخارجي

الصناعة تمثل في أي اقتصاد طبيعي العمود الفقري لتوليد الوظائف والقيمة المضافة والتصدير

استمرار تصفية المصانع مع الاكتفاء بالحديث عن مشروعات عملاقة لن يغير الواقع، بل يوسع فجوة العجز في الميزان التجاري ويزيد الاعتماد على الخارج في توفير السلع الأساسية

الرسالة الثانية هي أن الإصلاح لا يكون بالاعتراف فقط، بل بوضع خطة شفافة ومعلنة لعادة تشغيل المصانع المتغيرة، أو على الأقل إنقاد ما يمكن إنقاذه من خطوط إنتاج القائمة

هذه الخطة يجب أن تعالج أسباب التعرّض من جذورها: التمويل، الضرائب، الجمارك، الطاقة، البيروقراطية، والمنافسة غير المتكافئة مع منتجات تستفيد من إعفاءات أو دعم غير مباشر

من دون ذلك، سيظل التصريح بأن "إنشاء 8000 مصنع لم يحدث" مجرد سطر إضافي في سجل الإخفاقات، لا نقطة انطلاق للتغيير حقيقي

في النهاية، ما قاله وزير الصناعة ليس مجرد جملة عابرة في تصريح صافي، بل مؤشر على أن نموذج إدارة الاقتصاد الحالي يدفع البلاد بعيداً عن التصنيع الحقيقي نحو اقتصاد يميل إلى الجباية والديون والأنشطة قصيرة العمر

المواطن الذي يسمع هذا التصريح يفهم ببساطة أن الوظائف الصناعية المستقرة تتبع، وأن وعد "مصر الصناعية" لا تزال حتى الآن أقرب إلى شعار سياسي منها إلى مشروع اقتصادي قائمه على أسس واضحة

إذا لم تُعاد صياغة السياسة الصناعية من جذورها، فإن الرقم التالي في قائمة المصانع المُصَفّاة قد يكون أعلى بكثير، ومعه تعميق أزمة العمل والدخل والإنتاج في مصر